

كتب بالفرنسية

تطور السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، وتحديدًا تجاه القضية الفلسطينية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مستذكرًا مواقف شارل ديغول، وبومبيدو، وجيسكار ديستان، وصولًا إلى سياسات ميتران، وشيراك، فساركوزي. ويبيّن مردم بك أن التحول في علاقة فرنسا الوثيقة والمتعددة المستويات بإسرائيل - من الاقتصاد والسياسة إلى الدعم العسكري وتأسيس البرنامج النووي - بدأ مع ديغول في سنة ١٩٦٧ عقب حرب "الأيام الستة"، حين اعتُبر احتلال القدس الشرقية والضفة وغزة (والجولان وسيناء) لا شرعياً، وجرى وقف تسليم السلاح وقطع الغيار إلى تل أبيب. وتطور الأمر مع بومبيدو الذي جرى خلال حكمه إدراج المسألة الفلسطينية ضمن ما صار يُسمى "السياسة العربية لفرنسا"، ثم تركز التحول مع جيسكار ديستان الذي دفع حكمه إلى أن جعل اللقاء الأوروبي في فيينا في سنة ١٩٨٠ يتبنّى مواقف تتخطى إدانة الاحتلال ومحاولات تغيير هوية القدس نحو انتقاد بعض مضامين اتفاقية كامب ديفيد والدعوة إلى إشراك الفلسطينيين في المفاوضات عبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الوطني. وعلى الرغم مما بدا تراجعاً في بداية العهد الميتراني عن هذا المسار

ساركوزي في الشرق الأوسط

Sarkozy au Proche Orient

Farouk Mardam Bey (Compilation et Présentation)

Paris: Institut d'Études Palestiniennes; Sindbad, 2010. 175 pages.

الصحافية إيزابيل أفران بعنوان: "ساركوزي: صديق إسرائيل الحميم".

- الورقة الرابعة كتبها كل من برنار رانفيل الرئيس الفخري لجمعية "تضامن فرنسا - فلسطين" وباتريس بوفريه رئيس "مرصد التسلح"، وعنوانها: "تعاون استراتيجي: محور باريس - تل أبيب".
- الورقة الخامسة من تأليف دنيس سيفرت مدير تحرير مجلة "بوليتيس" الأسبوعية، وعنوانها: "الساركوزية الثقافية والإعلامية".
- أما الورقة السادسة والأخيرة فهي للمؤرخ والصحافي دومينيك فيدال بعنوان: "إسرائيل أو الميول الانتحارية".

مقدمة مردم بك: رؤساء

فرنسا بين الثابت والمتحول

يرصد فاروق مردم بك في نصه التمهيدي للكتاب، وعنوانه: "على سبيل التقديم - من ديغول إلى ساركوزي: استمرارية وانقطاعات"،

هذا الكتاب وثيقة سياسية **يعد** تعرض لعلاقات فرنسا الشرق الأوسطية في الحقبة الساركوزية الراهنة. والكتاب الذي سطر مقدمته وجمع نصوصه المؤرخ السوري فاروق مردم بك هو أول جهد جماعي يحلّل مواقف الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي عربياً وفلسطينياً وإسرائيلياً منذ وصوله إلى الرئاسة في سنة ٢٠٠٧. يتضمن الكتاب، إضافة إلى مقدمة مردم بك، ست أوراق هي:

- الورقة الأولى أعدّها الباحث الآن شونال وعنوانها: "ساركوزي والعالم العربي والإسلامي: لحظة نيو محافظة و/أو أولوية للتواصل الإعلامي".

● الورقة الثانية كتبتها

بياتريس باتري الرئيسة السابقة للجنة علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المشرق العربي بالتعاون مع المؤرخ إيمانويل إسبانيول بعنوان: "ما نفع الاتحاد من أجل المتوسط؟"

- الورقة الثالثة أعدتها

التحولي، وحرصاً على اعتماد "اللاوضوح" في الموقف تجاه قضايا الشرق الأوسط، فإن خطاب ميتران عاد - ومن الكنيست هذه المرة - إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومن ضمنها الحق في الدولة، ثم توج الأمر في سنة ١٩٨٨ باستقبال ياسر عرفات في الإليزيه. أما شيراك الذي يعدّه كثيرون الرئيس الأقرب إلى العرب وقضاياهم، فيذكر مردم بك بتعرج سيره وتناقض مواقفه قبل وصوله إلى الرئاسة، حين كان وزيراً ثم رئيس حكومات في عهد بومبيدو وجيسكار ديستان وميتران فضلاً عن كونه عمدة باريس ومرشحاً رئاسياً. فبين تصريحات حادة ضد منظمة التحرير وتجنب اللقاء بعرفات لحسابات باريسية انتخابية (حيث الفرنسيون اليهود كتلة وازنة)، وبين علاقات ملتبسة مع حكام عرب ودعم للعراق وبرنامجه النووي وحربه على إيران، فإن معالم الشيراكية في مقاربتها شؤون المنطقة لم تتوضّح إلا بعد سنة ١٩٩٥ حين صار شيراك رئيساً وأراد التميز خلال عهدي رئاسته في علاقات فرنسا الشرق الأوسطية مستلهماً استقلالية الديغولية عن واشنطن، ودافعاً نحو تحسين العلاقات بمعظم الدول العربية ومعارضة السياسة الأميركية في العراق ودعم ياسر عرفات خلال تعرّضه للحصار خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤. علاوة على ذلك، تشدد شيراك في سياسته

اللبنانية - السورية دعماً لصديقه رفيق الحريري، وفي مصالحته واشنطن لاحقاً انطلاقاً من الملف اللبناني وعلى أساس استصدار قرار الأمم المتحدة ١٥٥٩ لإنهاء هيمنة دمشق على لبنان. والتتمة معروفة لجهة اغتيال الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وتبلور موقف فرنسي حاد تجاه النظام السوري ودعم باريسي كبير للمحكمة الدولية...

مع وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية رافعا شعار "القطيعة"، بدا أن هدفه الأساسي هو القطع مع الإرث الشيراك. وقد تجلّى الأمر في الملف اللبناني - السوري، إذ انفتحت باريس على دمشق وطورت علاقاتها بنظام الأسد، وأعدت التوضع على الساحة اللبنانية، لكنه تجلّى بصورة خاصة في الموقف من واشنطن وتل أبيب، وفي سعي ساركوزي للتماهي مع إدارة بوش وأولوياتها، فضلاً عن تأكيده متانة الصداقة مع إسرائيل وحرصه على توثيقها أكثر بحجة "القيم المشتركة"، على الرغم من حديثه في الوقت عينه عن الدولة الفلسطينية وضرورة إقامتها.

ساركوزي وواشنطن

وضياع السياسة الخارجية

يمكن اعتبار العلاقات الفرنسية - الأميركية في العهد الساركوزي، علاوة على العديد من

الصلات السياسية الخارجية وأدبياتها الدبلوماسية والإعلامية، أحد المحاور الثلاثة الأساسية في الكتاب. وورقة آلان شونال، كما الأوراق الأخرى، تلامس هذه المحاور، موضحة مدى تركيز ساركوزي على إحياء العلاقات الأطلسية الوطيدة على نحو دفعه خلال زيارته الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٦ إلى انتقاد المواقف الفرنسية المعارضة للسياسة الأميركية يوماً، وتصنيفها بـ "الخطأ والمغرورة".

بناء على ذلك، عمد ساركوزي في أولى أعوام حكمه إلى ضبط السياسة الخارجية الفرنسية على أساس الإيقاع الأميركي، وإلى اتخاذ مواقف متشددة تشبه مواقف المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن، وإلى التعامل مع معظم الملفات انطلاقاً من التكامل مع واشنطن. ولم يبق غير موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عنصراً خلافاً مهماً بين الطرفين (يرفضه ساركوزي في حين أن أميركا تؤيده).

ورافق التبدل في الخيارات الخارجية لفرنسا تغيير في الأداء المؤسساتي، جرى بواسطته تهميش وزارة الخارجية لمصلحة مستشاري الرئيس في قصر الإليزيه، الأمر الذي أدى في أحيان كثيرة إلى ضياع دبلوماسي، ووصول تعليمات متنوعة إلى السفراء، وظهور هامشي لوزير الخارجية في آلية اتخاذ القرارات الحيوية...

حيث فاجأ ساركوزي (رئيس الدولة العلمانية) مستضيفيه بقراءة جمل من العهد القديم "حول الوعد الإلهي لليهود بأرض إسرائيل"، وبمعاهدتهم بوقوف فرنسا إلى جانبهم في مواجهة التهديدات، قبل أن يُذكرهم - من موقع الصديق - بضرورة الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين يتيح قيام دولة فلسطينية وإيجاد حلول لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين تحترم "هوية إسرائيل".

وترجمة ذلك كله هو: تعاون اقتصادي رفيع: استنكارات لفظية فقط لحرب غزة في سنة ٢٠٠٩ وللهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية في سنة ٢٠١٠؛ تبادل خبرات متواصل بين الوزارات والإدارات الفرنسية والإسرائيلية؛ نجاح فرنسي في ضم إسرائيل إلى "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" التي ستتيح لها بحسب وزارة الخزانة في تل أبيب جذب استثمارات أجنبية سنوية بقيمة تتراوح ما بين ٤ و ٥ مليارات دولار... أما ورقة برنار رافنيل وبياتريس بوفريه فتفصّل مجالات التعاون جميعها التي تعدّها دليلاً على محور استراتيجي صار يربط العاصمتين الفرنسية والإسرائيلية، من موضوع التسلح والتعاون العسكري، إلى موضوع التنسيق الأمني والاستخباراتي، إلى التقارب المشترك مع حلف الناتو، وصولاً إلى التحالف في وجه إيران. وتعتبر

المبادرة بعد انطلاقتها الرسمي في المؤتمر الباريسي. وتخلص الورقة إلى ضرورة إعادة النظر في المشروع وآلياته، وإلى ربطه بتعريفات جديدة للاتحاد الأوروبي والعضوية فيه، وإلى تقليص الفجوات الجيو - سياسية، فضلاً عن الحث على احترام مسارات التحول الديمقراطي في دول جنوب الحوض، وعلى تعزيز التواصل عبر الحدود فيما بين شعوبها.

ساركوزي وإسرائيل

أما القضية الأهم في الكتاب، وهي المحور الثالث لهذه المراجعة، فهي قضية العلاقة بين ساركوزي وإسرائيل، التي ترد في المقدمة وفي جميع الأوراق، علاوة على أن ورقتين تكرسان لها عرضاً مستفيضاً.

ففي ورقة إيزابيل أفران، نقع على استنكار لعدد من خطابات ساركوزي قبل وصوله إلى منصب الرئاسة: في سنة ٢٠٠٤ في هيرتسليا حيث ذكّر بصداقته لإسرائيل وإعجابه بشجاعة الشعب الإسرائيلي في مقاومته يومياً "تحديات الإرهاب"؛ في سنة ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة حين أعلن "القطيعة" مع الإرث الشيراكي؛ في سنة ٢٠٠٨ خلال استقباله شمعون بيرس في باريس في العيد الستين للدولة العبرية واعداء إياه بالوقوف الدائم إلى جانب دولته؛ في سنة ٢٠٠٨ في الكنيست الإسرائيلي

ساركوزي والمتوسط

وإذا كانت العلاقات الفرنسية النفعية مع دول البحر الأبيض المتوسط (ومع الدول الإفريقية) ظلت على حالها على الرغم من التقارب مع واشنطن، فإن الجديد الذي حاول ساركوزي تقديمه في المشهد الشرق الأوسطي تمثل في مشروع تطرقت إليه ورقة بياتريس باتري وإيمانويل إسبانيول وقدمت نقداً له. إن "المتوسطة" بعد "الأميركية" هي المحور الثاني في هذه المراجعة، وهي، بحسب ورقة باتري وإسبانيول، قامت من خلال "الاتحاد المتوسطي" في سنة ٢٠٠٧ على أساس محاولة التركيز على البعد الاقتصادي للتعاون، وعلى أن تؤدي فرنسا دوراً ريادياً في العلاقة مع دول الحوض، وعلى الالتفاف على السعي التركي لدخول الاتحاد الأوروبي، وعلى إحداث القطيعة مع الحقبة الشيراكية من خلال الانفتاح على دمشق. أما الموضوعات "الشائكة"، كالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان في الدول العربية، فجرى تجنبها كلياً. لكن الأزمة المالية في سنة ٢٠٠٨ سرعان ما خففت من الاندفاع الساركوزي متوسطياً، ودفعت الرئيس إلى التركيز على الشؤون الداخلية. كما أن تفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتكرار جميع الخبراء القول إن القضية الفلسطينية مركزية في الحقل المتوسطي أوقفنا تقدّم

الورقة أن هذا كله بدأ يقود إلى ما يشبه السيناريو الإيطالي - الإسرائيلي الذي قام على وثيقة وقّعها وزير داخلية حكومة برلوسكوني وتقضي بالاستفادة من خبرات إسرائيل في قمع أعمال العنف والشغب، ومن التشارك في محاربة الإرهاب الذي يستطيع أن يورط إيطاليا في حروب مع كل من تصنّفه إسرائيل إرهابياً.

تبقى في هذا الباب ورقة دومينيك فيدال التي تعرض ممارسات تل أبيب وبعض المستجد في العلاقات الدولية فيما خصّها. وهي تبدو خارج سياق الكتاب بما هو عرض للساكوزية تجاه الشرق الأوسط، لأنها تحلّل نزعات التطرف والغرور الإسرائيلية التي يعدها الكاتب "انتحارية" (فهي تغيّر من النظرة الدولية والأميركية إلى الدور الإسرائيلي الذي صار يبدو تهديداً للسلم العالمي وللمصالح الأميركية في الشرق الأوسط)، لكنها تعود في الخاتمة إلى مقارنة الانحياز الساكوزي إلى تل أبيب وقطيعته مع تراث السياسة الخارجية الفرنسية منذ ديغول، فتعيد الصلة بـ "جسم" الكتاب وبعنوانه.

خلاصة

يمكن ذكر قضايا عديدة أخرى تناولها الكتاب، ولا سيما تلك المرتبطة بالخطاب "الثقافي" للساكوزية، المعبر عنه إعلامياً وسياسياً من خلال فتح نقاشات عامة مع فرنسا بشأن مسائل

مرتبطة بالمهاجرين وبالإسلام ويشؤون أخرى تشي بنظرة إلى العالم و"القيم" قائمة على ثنائيات تبسيطية. كما يمكن التوقف عند ما عززته الساكوزية داخلياً في فرنسا من صعود للتطرف اليميني، صار يظهر جلياً اليوم (بعد أشهر من صدور الكتاب)، بحيث تحصل "الجبهة الوطنية" وفق استطلاعات الرأي على تأييد ٢٠٪ تقريباً من الفرنسيين. ويمكن أيضاً إجراء مقارنة بين الأداء الساكوزي وأداء عدد من "المفكرين" الفرنسيين الكثيبي الحضور إعلامياً كبرنار هنري ليفي وفنكلروت وغلاكسمان وبروكنر على ما يشرح دنيس سييفرت في ورقته. وهذه جميعها قضايا مفيدة، لكنها تبدو (كما يبدو عرض علاقات ساكوزي ببعض الصحفيين) أكثر ارتباطاً بالقارئ الفرنسي العارف بتكوين المشهد الإعلامي - الثقافي الفرنسي - وتفصيلاته، من ارتباطها بسائر القراء، ولو أنها تفيد لفهم الأطر العلائقية والقيمية للساكوزية. في أي حال، يمكن أن نقول إن الشهرين الأخيرين وما حملاه من تحولات تاريخية كبرى في العالم العربي، بدءاً من تونس ومصر، واستمراراً في عدد من الدول الأخرى - ولو بنجاح أقل - يتطلبان قراءة للنظرة الفرنسية إلى "الربيع العربي" وتعاملها معه، ويتطلبان كذلك تقويماً لما جرى من تعديل في وزارة الخارجية. ولعل توصيف شونال في الورقة الأولى في الكتاب

لضبابية الصورة بين مؤسسات الخارجية والإليزيه وهيمنة الرئيس ومستشاريه على القرارات الكبرى، ظهرت نتائجها مع التخبط في المواقف الرسمية الفرنسية تجاه الثورة التونسية، ثم المصرية. وعلى الرغم من تنحية الوزيرة إليو ماري (التي حلت فترة وجيزة مكان برنار كوشنير) وتعيين آلان جوبيه صاحب الكفاءة والخبرة الواسعة وزيراً جديداً وفق شروطه (وأبرزها نقل مستشار الرئيس الذي يُعتبر صاحب التأثير الأعلى كلود غيان إلى وزارة الداخلية للتحرك من عبء الإليزيه)، فإن تفرّد ساكوزي في القرارات، وهو الطامح بعد عام لتجديد ولايته، يبقى مرجحاً. وإذا كان حجم الأحداث عربياً سيفرض عليه تعديلات في أولوياته، فإنه لا يبدو جاهزاً بعد لتغيير جدي في أدائه وفي نظراته التسطيفية إلى العلاقات الدولية وإلى قضايا الحوض المتوسطي المركبة والمعقدة.

زياد ماجد

كاتب لبناني مقيم في باريس